

مَرْسُومٌ رَقْمٌ ١٠٥

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل الفقرة الأولى من المادة /٢٠/ من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

إنَّ رَئِيسَ الْجَمْهُورِيَّةَ

بِنَاءً عَلَى الدِّسْتُورِ

بناءً على القانون رقم ٥٧٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ (الإجازة للحكومة بالضمام لبيان إلى إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨)،

بناءً على اقتراح وزير الخارجية والمغتربين،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٦،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: أحيل مشروع القانون المرفق الرامي إلى تعديل الفقرة الأولى من المادة /٢٠/ من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

المادة الثانية: إن مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعدًا في ٨ آب ٢٠٢٥

التوقيع: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

التوقيع: نواف سلام

وزيرة الشؤون الإجتماعية
التوقيع: حنين السيد

وزير العدل
التوقيع: عادل نصار

وزير المالية
التوقيع: ياسين جابر

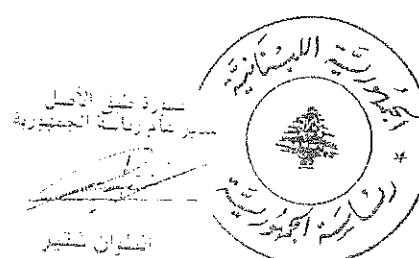
وزير التربية والتعليم العالي
التوقيع: محمد حيدر

وزير الداخلية والبلديات
التوقيع: احمد الحجار

وزير العمل
التوقيع: ريماء كرامي

رئيس مجلس الوزراء
التوقيع: نواف سلام

وزير الخارجية والمغتربين
التوقيع: يوسف رجبي



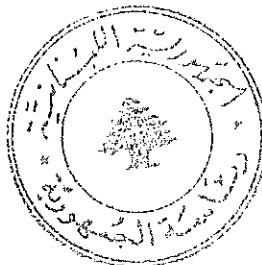
مُشروع قانون

يرمى إلى تعديل الفقرة الأولى من المادة /٢٠/ من التفاقيـة القضـاء على كـافـة أشكـال التـميـز ضدـ المرأة

المادة الأولى: عـدلتـ الفـقرـة الأولى منـ المـادـة /٢٠/ مـنـ اـتفـاقـيـةـ القـضـاءـ عـلـىـ كـافـةـ أـشـكـالـ التـميـزـ ضـدـ الـمرـأـةـ لـتـصـبـحـ كـانـتـالـيـ :

" تـجـتمـعـ اللـجـنةـ فـيـ العـادـةـ سنـوـيـاـ لـلـنـظـرـ فـيـ التـقـرـيرـ المـفـدـمـ وـفـقاـ لـلـمـادـةـ /١٨ـ/ مـنـ هـذـهـ الإـتفـاقـيـةـ .
تـحدـدـ مـدـةـ اـجـتـمـاعـاتـ اللـجـنةـ مـنـ خـلـالـ إـجـتـمـاعـ الدـوـلـ الـأـطـرـافـ فـيـ هـذـهـ الإـتفـاقـيـةـ بـشـرـطـ موـافـقـةـ الجـمـعـيـةـ
الـعـمـومـيـةـ ."

المادة الثانية: يـعملـ بـهـذـاـ القـانـونـ فـورـ نـشـرـهـ فـيـ الـجـريـدةـ الرـسـمـيـةـ.



الأسباب الموجبة

لما كان لبنان دولة عضو في إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بعد أن صدر القانون رقم ٥٧٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤، الذي أجاز للحكومة اللبنانية الانضمام إلى الإتفاقية المذكورة، مع العلم أن هذه الإتفاقية أصبحت نافذة بالنسبة للبنان منذ تاريخ ١٩٩٧/٤/١٦

ولما كانت الفقرة الأولى من المادة /٢٠/ من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة تتضمن على أن "جتمع اللجنة في العادة لفترة لا تزيد على أسبوعين سنويًا للنظر في التقارير المقدمة وفقاً للمادة ١٨ من هذه الإتفاقية"،

ولما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت عام ١٩٩٥ قراراً بتعديل المادة /٢٠/، بحيث تصبح "جتمع اللجنة في العادة سنويًا للنظر في التقارير المقدمة وفقاً للمادة ١٨ من هذه الإتفاقية. تحدد مدة إجتماعات اللجنة من خلال اجتماع الدول الأطراف في هذه الإتفاقية، بشرط موافقة الجمعية العمومية".

ولما كانت اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة قد أودعت بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١١ رسالة تفيد بموجبها بأن اللجنة خلال انعقاد دورتها الـ٨١/ في الفترة الممتدة بين ٧ و ٢٥ شباط ٢٠٢٢، والتي جرى خلالها مناقشة تقارير الدول الأعضاء ومن ضمنها تقرير لبنان، أوردت في توصياتها الختامية تشجيع الدول الأعضاء على الموافقة بالتوقيع على تعديل الفقرة الأولى من المادة /٢٠/ من الإتفاقية.

ولما كان قد تبيّن أنه بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩ أبدت هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل الإستشارة رقم ٢٠٢٢/٤٢١، أن تعديل الفقرة الأولى من المادة /٢٠/ من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة يتعلق بأمور تقنية تتصل بمدة إجتماعات اللجنة في التقارير المهمة وفقاً للمادة ١٨ من الإتفاقية، ما ينفي وجود مانع يحول دون الموافقة على التعديل المقترن،

كما أن وزارة الخارجية المغتربين بموجب الرأي رقم ١٥/٥٢٥ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ قد أبدت أنها لا ترى مانع من الموافقة على تعديل المادة ٢٠، خاصة وأنه تعديل إجرائي بسيط لا يمس بالجوهر،

وعليه، أعدت الحكومة مشروع القانون هذا الرامي إلى تعديل الفقرة الأولى من المادة /٢٠/ من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وهي إذ تقدم به من المجلس النيابي الكريم آملة مناقشته وإقراره.

